غياب فلسفة موحدة للتشريعات في العراق

دراسة في الأسباب والآثار

أ.د نبيل مهدي كاظم زوين
جامعة الكوفة
althabhawi@gmail.com

لايختلف اثنان على دور التشريع في بناء الدول ونهوضها ، ونموها وازدهارها. إن تاريخ العالم يزخر بالعديد من تجارب دولية حاز فيها التشريع قصب السبق في تقدم الأمم فكان له القدح المعلى في توجيه الشعوب نحو الرقي والتطور. من هنا لا ينظر إلى التشريع بوصفه نصا يصاغ وينشر في الجريدة الرسمية ويكون له إلزام على الأفراد كما ينظر الكثيرون في العراق نأسف أن يكون من بينهم قادة رأي وصناع قرار. إن التشريع تجسد نصي لوعي الأمة وإرادتها في دفع أفرادها إلى الإمام ، وهو وعي تكمن فيه عقائد الطبقة الحاكمة والمبادئ النظرية التي تؤمن بها . إن مثل التشريع كمثل بناء علوي لا ينهض إلا ببناء تحته يقومه ويسنده ، فمتى ما قام التشريع على مبادئ راسخة وانبثق من رؤية اجتماعية ثاقبة قدرت له حياة أطول ومد جذورا أكبر في المجتمع الذي يسن فيه.

من هنا اختار هذا البحث أن يتناول إشكالية غياب الفلسفة التشريعية في العراق وهي إشكالية كان لا بد لحلها من تناول محورين أولهمامدى ارتباط التشريعات العراقية الصادرة بعد 2003 بالرؤية والمبادئ التي تؤمن بها القوى السياسية العراقية ، ثم ينتقل البحث إلى المحور الآخر بيان مدى تأثير هذه الرؤية على الواقع التشريعي وفيما إذا كانت قد ظهر في التشريعات التي صيغت بعد 2003 ليحاول البحث في النهاية صياغة آليات وطرق يمكن من خلالها حل هذه الإشكالية .